المقدمة

إن ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى مصر كانت مولودا شرعيا جسد نضال الشعب المصرى عبر تاريخه الطويل فى سعيه نحو مستقبل أفضل. وهى بذلك لم تكن منقطعة الجذور عن الماضى ولا واهية الارتباط بالواقع، وإنما هى تعبير عن أصالة الشعب المصرى فى كفاحه الدائم لإعادة صياغة الحياة على ضفاف النيل .

ولا شك فى أن ثورة يوليو قد أجرت تغييرًا عميق الجذور كمًّا وكيفًا، ترك بصماته الواضحة على كل مناحى الحياة فى المجتمع المصرى. فعلى الصعيد السياسى سعت نخبة الحاكمة فى الفترة ما بين ١٩٥٢ـ١٩٦٧ إلى تحقيق الاستقلال الوطنى وتغيير النظام السياسى بما يحقق مصالح الأغلبية التى طال حرمانها، وعلى المستوى الاقتصادى كان هناك الإدراك بأن الاستقلال التام لا يتحقق إلا بالتحرر من التبعية الاقتصادية بكافة صورها وتحقيق التنمية الاقتصادية. ومن هنا كانت عمليات التمصير والتأميم والتخطيط وتوسيع حجم ودور القطاع العام، وفى المجال الاجتماعى عمدت النخبة الحاكمة الى تحرير لقمة العيش، والقضاء على الجهل والمرض بتذويب الفوارق بين الطبقات ورفع مستوى المعيشة، وتوسيع قاعدة التعليم وتحقيق تكافؤ الفرص والعناية بالصحة العامة .

هذه التغييرات فى مجملها لم تتم دفعة واحدة، وإنما مرت بمراحل متعددة وفقا لتطورات الأحداث والتطور الفكرى للنخبة.

وبالتالى اختلف حجم التغيير ومعدله، وبعبارة أخرى.. إن التغير الذى شهده المجتمع المصرى فيما بين ١٩٥٢ـ١٩٦٧، اعتمد على منهج تجريبى براجماتى تضافرت عوامل عديدة فى تفضيل النخبة له، ومن هنا كانت سهولة التغيير وصعوبته.

والواقع أن ثورة الثالث والعشرين من يوليو عام ١٩٥٢ المصرية، رغم اشتراكها فى السمات العامة التى ميزت الثورات الاجتماعية فى بلدان العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية، فقد توافرت لها مجموعة من الخصائص والأبعاد، انفردت بها وجعلت منها نموذجا فريدا بين تجارب هذه البلدان، فى مقدمة هذه الخصائص الدور الطليعى للجيش فى تفجير الثورة، وتغيير دوره من كونه أداة لحماية الطبقات المسيطرة الى وسيلة فى يد قوى التغيير لإحداث التحول المستهدف، كذلك تخطى الجيش المصرى باعتباره طليعة للثورة النمط التقليدى السائد فى دول العالم الثالث، من كونه مصدرًا لاستبدال الحكام والانقلابات العسكرية إلى ثورة شاملة الأبعاد. ومن العلامات البارزة للثورة المصرية خلال الفترة ١٩٥٢ـ١٩٦٧ الوزن الخاص والمؤثر للقيادة التاريخية لجمال عبد الناصر، الذى استطاع باستثمار الظروف التاريخية للمجتمع المصرى وتفاعلها مع ملكاته الذاتية أن يكون له تأثير ضخم على مسار الثورة المصرية.

كل هذا جعل من الثورة المصرية نموذجا، سعى عديد من دول العالم الثالث الى الاقتداء به، كما أثار التغيير الذى أحدثته نخبة الضباط الأحرار جدلاً واسعا، وظهر عديد من الكتابات المؤيدة والمعارضة.

وتهدف هذه الدراسة الى:

محاولة إيجاد إجابات عن أسئلة متشبعة، برزت من خلال تجارب الدول النامية، ومن خلال دراسة المجتمع المصرى فى الفترة من ١٩٥٢ـ ١٩٦٧ .

السؤال الاول :

ما الدور الذى تلعبه الأصول الاجتماعية والطبقية للنخبة الحاكمة فى تحديد اتجاه ومعدل التغيير الاجتماعى؟ وما دور القيادة الكارزمية التى تشهدها مجتمعات العالم الثالث فى هذا الصدد؟

السؤال الثانى :

هل التغيير الاجتماعى ضرورة تفرضها الظروف الموضوعية وتفاعلاتها؟ وما عقبات التغيير ؟ وكيف يمكن قياس معدل واتجاه هذا التغيير فى مجتمع ما؟

الإطار الزمنى للدراسة :

ويرجع اختيار الفترة الزمنية لدراسة النخبة الحاكمة والتغيير الاجتماعى فى مصر من ١٩٥٢ـ ١٩٦٧ الى اعتبارين اساسيين :

الاعتبار الأول : أن اختيار شهر يوليو عام ١٩٥٢ كنقطة بداية صفرية للبحث يعود إلى أن هذا الشهر شهد نهاية مرحلة وبداية أخرى، باستيلاء نخبة الضباط الأحرار على السلطة وبإزاحة النخبة القديمة .

أما الاعتبار الثانى : أن شهر يونيو ١٩٦٧ كان نقطة فاصلة فى تغيير تفكير النخبة المصرية الحاكمة حيث تغيرت الأولويات وتصدرت القضية الوطنية وتحرير الوطن قائمة الاهتمامات، وتدنت قضية التغيير الاجتماعى الى مرتبة أقل، بعد أن كانت تحتل الصدارة، هذا التبدل فى الأولويات لا ينفى الارتباط والتأثير المتبادل بين المسألتين.

صعوبات الدراسة : تواجه هذه الدراسة مثلها فى ذلك مثل معظم الدراسات والأبحاث عددًا من الصعوبات :

أولاها : تنبع من طبيعة الظاهرة موضع الدراسة بحكم كونها ظاهرة معقدة متشابكة تشمل كافة مناحى الحياة، بالإضافة إلى كونها تجمع بين دراسة كل من العلوم السياسية والاجتماعية.

وثانيتها : ترتبط بالمجتمع محل البحث من حيث عدم توافر البيانات أو سريتها.

وثالث هذه الصعوبات يتصل بالكتابات المتعلقة بالمجتمع موضع الدراسة ؛ إذ إنها إما أن تكون كتابات غير متكاملة تركز على بحث جانب أو أكثر من جوانب الظاهرة، أو تكون دراسات تتسم بعدم الموضوعية الناتجة من معيشة الظاهرة موضع البحث والتأثر بها سلبًا أو إيجابًا.